

قواعد الاحكام

[261] النصف في يد الثاني وهو ربع ما في يده فيأخذ منه ، ويرجع الثاني على الاول

بثمنه ، وبقي المأخوذ من الثاني ثلاثة أرباع ما اشتراه فيأخذها منه ويدفع إليه ثلاثة أرباع الثمن. الفصل الخامس: في التنازع لو اختلفا في الثمن ولا بينة قدم قول المشتري مع يمينه ، ولو أقاما بينة فالأقرب الحكم بينة الشفيع ، لانه الخارج ، ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما ، ويحتمل القبول على الشفيع مع القبض وله بدونه . ولو كان الاختلاف بين المتبايعين وأقامة بينة فالأقرب الحكم لبينة المشتري ، ويأخذ الشفيع به ، ولو لم تقم بينة حلف البائع ، فيتخير الشفيع بين الاخذ به والترك ، والأقرب الاخذ بما ادعاه المشتري ، وكذا لو أقام البائع البينة . ولو قال المشتري: لا أعلم كمية الثمن كلف جوابا صحيحا ، ولو قال: أنسيته (1) أو: اشتراه وكيلي ولا أعلم به حلف وبطلت الشفعة . ولو اختلفا في قيمة العوض المجعول ثمنا عرض على المقومين ، فان تعذر قدم قول المشتري على إشكال . ولو اختلفا في الغراس أو البناء فقال المشتري: أنا أحدثه وأنكر الشفيع قدم قول المشتري ، لانه ملكه والشفيع يطلب تملكه عليه . ولو ادعى أنه باع نصيبه على أجنبي فأنكر الأجنبي قضي للشريك بالشفعة بظاهر الاقرار على إشكال ، وللشفيع دون البائع - على إشكال -

(1) في (أ): " نسبته " .